

العدد ١٢٥ ملحق السنة الرابعة

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السورية

و ٢ مايس ١٩٣٣

عمان : الثلاثاء في ٨ محرم ١٣٥٢

مذكرات المجلس التشريعي
الجلسة الثامنة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ٢٧-٣-١٩٣٣

القرارات

المحكمة

- ٢٩٨ الاقتراح المتعلق بقضية ماجد باشا المدون وما دار حول ذلك من المذكرات .
قرار موافقة المجلس على حوالة الاقتراحين (الثاني اقتراح العضو موده بك) على الحكومة لتنظر فيها .
٣٠٢ وتتخذ الوسائل الممكنة لحل هذه القضية وامثالها حلاً موافقاً .
٣٠٢ الاقتراح المتعلق بتحرير النفوس وما دار حوله من مذكرات .
٣٠٦ قرار رفض المجلس للاقتراح المذكور .
٣٠٦ الاقتراح المتعلق بتعديل بعض الاساسات في قانون الانتخاب للمجلس التشريعي وما دار حول ذلك
من مذكرات .
٣١٣ قرار رفض المجلس للاقتراح المذكور .

مكتبة جامعة دمشق

الجلسة الثامنة والعشرون

للدورة الاعتيادية الثانية للجلسات التشريعية الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثامنة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلسات التشريعية الاردني الثاني في ١ ذي الحجة سنة ١٣٥١ هـ ٢٧ مارت سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الاثنين برئاسة فخامة الرئيس وحضور أكثرية قانونية وتغيب عن الجلسة صالح باشا العوران وحيد باشا بن جازي وماجد باشا العدوان وسلطي باشا الابراهيم الرئيس - فليقرأ الاقتراح المتعلق بقضية ماجد باشا العدوان .

« قرئ كما هو منشور في مختصر الجلسة السادسة والعشرون » .

عمر حكمت بك - اني اشترك بالاهتمام المعروف تجاه قضية العضو المحترم ماجد باشا العدوان، الا اني لا اشترك بالفكر القائل بلزوم وضع قانون خاص لنقل هذه القضية من المحاكم النظامية للمحكمة العشائرية . لان وضع تشريع استثنائي خاص لفرد واحد وقضية عادية معينة ، لا يأتلف مع حكمة التشريع وحسن العدالة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى انه صدر في القضية حكم نظامي لم يكتسب الدرجة القطعية بعد . فيفرض احالة هذه القضية على محكمة العشائر هل لهذه المحكمة ان تفسخ الحكم المذكور ؟ طبعاً لا ، ولهذا اني لاوافق على هذا الاقتراح وارأى زده .

حسين باشا - ان القضايا المشكوكة بين فريق ماجد باشا العدوان وفريق الصالح من الاهمية بمكان . ظللنا فريق الصالح هم من اقارب الباشا الموما اليه ، ومنهم عمه محمد علي واخيه غفاس من المدعين والمدعي عليهم . فاصبح والحالة هذه انها واقعة بين اهل بيت واحد يحمي علينا الواجب الانساني ملافتها بالتي هي احسن ، شفقة على اهل هذا البيت ، وحفظاً لمستقبله لاعادة المحبة والائفة بينهم ولازالة الضغائن والبغض المتأصل في النفوس . فليس من العسير حلها عن طريق محكمة العشائر ، والرأي العام في البلاد يرغب ذلك ، بالنظر لوقوعها بين افراد اكبر عائلة في البلقاء . لا سيما وان عشيرة العدوان لا تزال على الفطرة القديمة العشائرية .

وبما ان محكمة العشائر تحفظ حقوق الطرفين حسب اصول العشائر وعاداتها . والمحاكم النظامية بتسرع عملية الحكم على فاعل مستقل في هذه القضية ، لكونها واقعة بين عدة اشخاص متقابلين ، وبفرض انها حكمت في عقوبة الجزاء ولم يجر بين تلك الافراد صلحاً عشائرياً بأعلى الحقوق الشخصية ، فمقيد ذلك لا بد ان تتجدد بينهم الاضطرابات ، ويحصل وقوعات اعظم منها لكون متأصلة في النفوس الماديات العشائرية كما ذكرت ، ومحكمة العشائر هي من محاكم الحكومة التي تصدر احكامها باسم سمو الامير المعظم كسائر المحاكم في شرق الاردن . ويصدق قرارها بسموه العالي .

لذلك والاشياف الذي نردتها لا ارى ماناً من احالة هذا التقرير المعطى من اكثرية اعضاء المجلس التشريعي للمتعبين الى الحكومة ، على ان نتقدم الى المجلس في مشروع قانون خاص بمجمل هذه القضية على محكمة العشائر بالسرعة الممكنة ، فارجو من زملائي الموافقة على يائاتي هذه .

حجف

٣

متري باشا - من المعلوم ان المحاكم النظامية وجدت لحل الخلاف بين الاهالي ، الا انه من المعلوم ان قضية ماجد باشا العدوان هي قضية جرت بين افراد العائلة بذاتها اي بين الاخ واخيه وبين ابن العم وابن عمه ، ووجود هذه الدعوى في المحكمة النظامية لا يوصل كل ذي حق الى حقه ، ولا تصفى قلوبهم ، كما ظهر لنا من دعوى المصري وناصر الفوز المحكوم خمسة عشر سنة ، وما كف المصري عن غلبتهم ، بل عقبتهم حتى ذبح منهم واحد وصوب آخر .

فالحكومة تعلم ان عشائرتنا على الفطرة القديمة . لذلك نظر سمو الامير المعظم وتشاور مع الحكومة لوضع قانون محكمة العشائر الذي يتمشى مع عوائد البلاد ومن هذا القانون ونوشح بالارادة المطاعة كما نوشح قانون المحاكم . فما دامت المحكمتان مصدقتان من سمو اميرنا المعظم واحكامهما تعرض على سموه العالي فالي ارى من الموافق تأييد ما اتى به الزميل حسين باشا لاجل حسم النزاع بين افراد هذه العائلة التي هي اكبر عائلة وان تحال هذه الدعوى على محكمة العشائر لاجل حسم الدعوى وتصفية قلوبهم .

قاسم بك - انا من الذين تقدموا في هذا الاقتراح الى المجلس العالي . والذي حدى بي الى الاشتراك في هذا الاقتراح هي كما يلي :

الي لم اتقدم في هذا الاقتراح لكون الشخص الذي نطلب احالة هذا المشروع لاجله هو ماجد باشا العدوان ولا ليكون لكل زعيم استثناء من عقوبة المحاكم النظامية . بل لما كنت اثنى ان ماجد باشا ليس هو من الاشقياء الذين يتعاطون الاعمال التي تستوجب العقوبة في المحاكم النظامية ، وكما ان خضوع الانسان الى قانونين صعب جداً فعلى فرض اننا لم نتقدم بهذا الاقتراح ولم تحال القضية الى محكمة العشائر لروية الدعوى فيها ، ولو فرضنا ان الحكم الصادر فيها تصدق استثنائياً على ماجد واخوانه ، فهذا لا يكفي حسب اصول العشائر حتى ولو اعدوا لانه لا يجوز لورثة ماجد باشا حسب الاصول المتبع ان يتزولوا في اراضيهم بدون ان يجري الصلح على الاصول . فالمشائرية . فلما كانت الحالة على هذه الصورة ارجو احالة اقتراحنا للحكومة لسن قانون يحل في النظر في هذه الدعوى في المحكمة العشائرية حسماً لكل خلاف وتأميناً للوفاق بين العشيرة المتشاجرة .

عادل بك - اعتقد ان الذين وقعوا على هذا الاقتراح ، لم يوقعوا عليه لانهم ارتابوا من عدالة المحاكم النظامية بل ان الداعي الاصلي الذي جعلهم يوقعوا عليه هو علمهم بان فصل هذه القضية من قبل المحاكم النظامية وتوقيع العقوبة بحق المستحقين وعدم حسم النزاع من اساسه بين افراد العشيرة ، قد يؤدي الى توسيع الشقاق وتكرار الحوادث ، وحدث الاضطرابات بين العشيرة كلها . والمسألة ليست مسألة شخص واحد كما بين حضرة وزير العدلية ، بل هي مسألة عشيرة بكاملها تعد بالالوف من النفوس ، اذ ان بقاء الخلاف بين الفريقين سيؤدي حتماً الى انتشار الخلاف الى كافة فروع العشيرة ريثما تحل القضية حسب اصول العشائر .

واما قول وزير العدلية بأنه ليس من حكمة التشريع ان يسن قانون خاص لشخص واحد فجواباً على ذلك اقول :

ان للصالح العامة في فوق كل حكمة وتشريع . واذا كانت المصلحة العامة تقضي سن قانون لشخص

محكمة العشائر

واحد فلا يوجد أقل مانع يمنع من وجهة حكمة التشريع لوضع ذلك القانون ، ولو لم تكن الحكومة تقدمت لنا بعدة مشاريع قانونية لأشخاص معينين ، لربما كنا نفكر بمض التفكير بما أدلى به وزير العدلية من بيانات . ولكن الحكومة تقدمت بعدة مشاريع وبأسماء أشخاص اذكر منها مشروع الطيبة شارلوط ، ومشروع السفر على الطيارات وغير ذلك وما كان النصد من وضعها إلا لشخص واحد .

عمر حكمت بك - « مقاطعاً » لا للمقوبة !

عادل بك - « مداوماً » فما المانع من ان نضع تشريعات خاصة لعشيرة بأجمعها لتعود الطمأنينة وترتاح الحكومة والرأي العام ؟

لذلك ارى لزوم احالة هذا الاقتراح على الحكومة لمن قانون يفي بالفرض المقصود .

عوده بك - ان معالي وزير العدلية قد كفاني مؤونة البحث من الوجهة الحقوقية ، اما انابدوري اسمحوا لي ان اتكلم من حيث الوجهة الجزائية والعشائرية . انه مع تصييدي كل تصييد لحل مسألة العدوان بصورة مسامية يتألف ذات البين بين تلك العشيرة الأمر الذي هو غاية مناي ، الا انني بنفس الوقت اذكر المجلس العالي بأنه عندما مثل هذه القضية عدة قضايا بين عدة عشائر ، ولا تزال الخصومة قائمة بينها . اذكر المجلس العالي بقضية مقتل « وشاح » بالسلط ، ذلك الشخص الذي قتل ليلاً بجرح اصابه من أشخاص متعددين ولم يعرف الضارب الحقيقي . فأنتم النيابة العامة كافة الأشخاص الذين ثبت ان صدور الحجر كان من جهتهم ، وطلبت مجازاتهم وفقاً للمادة « ١٨٠ » من قانون الجزاء .

ان هذه المادة وان تكون مادة قانونية الا انني اصرح بانها لم تكن على شيء من المدل . اقول ذلك لان هذه المادة تقضي بماتية عدة أشخاص عند ما يظهر ان الضارب او القتال غير معين .

ان عجز التحقيق عن اظهار القتال او الضارب يسبب قصاص البريء . لذلك تضطر القضاة على قدر الامكان ان تتحاشى الحكم على عدة أشخاص وتنجح الى برأيتهم جميعاً جرياً على قاعدة « غلط القاضي يبرأ المذنب خير من حكمه على البريء » فلترجع ولتقص على مسامحك ما جرى تلك العشيرة بعد ان اتهمت النيابة العامة عدة أشخاص بمقتل ذلك الرجل . لم تر الحكمة من العدل ان تطبق عليهم احكام جائرة بينما يكون المجرم واحداً . فنجحت الى البراءة وقررت برأيتهم جميعاً . ماذا جرى بعد ذلك هل يمكن ان يسكنوا اولياء المقتول دون ان يرون القتال مماتياً نظامياً ، وعشائرياً ؟ بالطبع غير ممكن . فقاموا اولياء ذلك القتل وهاجوا تلك الفرقة التي كان صدر الحجر من قبل المرادها واصاب ذلك للفدور ، وسلبوا البعض منها . فقامت عدة دعاوى كانت نتيجة اتهام عشرة أشخاص بالجناية .

ثم اذكر المجلس بقضية « سوف » وما جرى فيها وما هو جاري في « عنجرا » من تعداد الجرائم واستمرارها للأسباب التي ذكرتها .

اذن ماذا يجب ان نعمل ؟ من الواجب ان لا نفكر في عشيرة واحدة ولا شخص واحد لان هذه البلاد كلها على نفس الحالة الروحية ، فيجب معالجة المسألة بصورة عامة ليستفيد العموم منها . نعم يمكن لكل واحد منا ان يقول

يجب ان نستمر على اصول العشائر ولكن كيف العمل وحكومتنا تأسست على الاصول الدستورية ، ونجري على القوانين المدنية ، وتتقدم الى الامام ولا نتراجع الى الوراء ؟

اذن ماذا يجب ان نعمل ؟ يجب ان نفكر بوضع اصول وقاعدة نحافظ لنا على الدستور والقواعد المدنية ، من شأنها ان ترفع الضغائن بين الأشخاص والعشائر والحائل ، بالوسائل الممكنة .

فكرت انا العاجز من غير حد في هذا الامر ملياً لكثرة ما يتوارد على مأوري من امثال هذه القضايا ، فوجدت من الانسب تقديم اقتراح بتعديل المادة (١٨٠) من قانون الجزاء على قاعدة عندما تقع حوادث قتل او ضرب من طرف عدة أشخاص ولم يعرف الغافل ، يعمل أولاً بمقتضى قانون التحكيم الذي صادق عليه مجلسكم العالي ، والعمل بهذا القانون يكفل الفرض المطلوب ويعطي الصلاحية للمحكمة ان تحكم بمجازاة شخص او عدة أشخاص بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات او بفرامة لا تتجاوز مئة جنيه ، اذا كانت المصلحة العامة تقضي بالمعقوبة فمعدن تكون من جنس حكماً مدنياً يفي بالفرض المقصود وينطبق على اصول العشائر . فبعد ان يقال يعمل بمقتضى قانون التحكيم ومعناه ان الحكومة تحكم بين الخصامين . ويستعملوا الذين يسمهم الامر جميع الوسائل للبت في امر الطرفين . وعندئذ للمحكمة ان تعفي او تهزى ، وبذلك نكون قد حافظنا على القواعد المدنية وما تتطلبه البلاد منا .

وبناء على هذا تقدمت باقتراحي على فخامة رئيس الوزراء وفخامته احاله على وزارة العدلية الجلية وعلى ما فهمت ان الوزارة تعيد اقتراحي هذا وتعرضه على مجلسكم العالي . لهذا لا ارى من المناسب ان تقرر لزوم اصدار قانون بحق شخص واحد وعشيرة واحدة .

عمر حكمت بك - رد على قولي عادل بك بان القضية ليست فردية ، بل قضية عشيرة باجمعها ولما كانت اهالي بلاد شرق الاردن كلها عشائر وحائل ، وان كل دعوى تفصل بين العشائر والحائل يجب ان نودع الى المحاكم العشائرية اذن فينبغي علينا ان نسد ابواب المحاكم النظامية .

واساساً ان المحاكم العشائرية لما قانون لا يمكن الخروج عنه . فكيف يمكننا ان نحول هذه القضية عليها ؟ حديثه باشا الخريشه - المسئلة ليست مشكلة فردية ، بل مشكلة عشيرة ، بل مشكلة عشيرتين الف رجل انشقوا الى قسمين قسم منهم مع ماجد باشا والقسم الاخر مع عشيرة الصالح ، فواجب الحكومة ان تؤلف ما بينها . ثم ان في سوريا حدث بين الموالي والحديدين معارك هائلة سببت الاضطرابات والملاذ في النفوس ولم تقدر المحاكم النظامية على حلها فاضطرت الحكومة ان تعيها للمحاكم العشائرية . فمسئلة ماجد باشا من هذا القبيل . ثم اقول ان الذين تعودوا على تطبيق القوانين النظامية . لم يألفوا هذا النوع من الحكم الا بعد مرور مئات السنين على تطبيقه . فكيف اذن يمكننا ان نألف معها ونحن حديثي العهد بها ؟

رفيغان باشا - اروي اية دعوى من هذا القبيل ندخلنا بها . اما هذه فلانها دعوى كبيرة ولما تسالغ هامة لذلك رجونا من الحكومة ان تتلاني الامر .

تكملة لجلسة المجلس

توفيق بك - المأذير التي رآها حضرات أعضاء المجلس العالي في ابداع قضية ماجد باشا العدوان وجماعته الى الحكم النظامية ، فكرت فيها الحكومة يوم وقوع الحادثة وقبل صدور الحكم فيها ، ولكنها وجدت انه من الصعب بل من المستحيل اصدار قانون خاص لهذه الغاية لاسباب كثيرة ، لذلك لا اري ان الطريقة العملية هي التي ترونها حضراتكم ، بل الطريقة العملية هي اما قبول اقتراح حضرة الزميل عوده بك ، او الاسترحام من صاحب السمو الامير المعظم لاستعمال حقه في امر العفو عن الاشخاص بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية لا سيما وسموه كما تعلمون جميعكم بمطف كثيراً على هؤلاء الناس ، ثم بعد ذلك يمكن احالة القضية على اشخاص ينتخبهم الطرفان او بينهم سموه ، ليكونوا حكاماً ويجروا الصلح بين الخصامين . وهذه هي الطريقة الوحيدة .

سعيد بك المفتي - لا شك ان الواحد منا لم يتكلم لاجل تحميل جبهة لمشائر العدوان بل كل منا وضع نصب عينه المصلحة العامة مع مصلحة هذه المشائر لقطع دابر القساوة والشقاق عن هذه المشيرة الالفة والمعروفة في البلاد . ثم ان شخصية ومكانة ماجد باشا معروفة ايضاً و يفهم من اقوال رجال الحكومة ان هذه المكانة لم تهمل . لذلك يظهر ان رجال الحكومة يرون غير ما نراه نحن من حيث انقاذ هذه المشيرة بما هي به . لذلك بت اميل الى اقتراح النائب العام عوده بك ، لاتخاذ التعديل المطلوب لوضع طريقة عملية للوصول الى ما نتوخاه جميعاً .

عادل بك - هل يمكن الاستعجال بأمر الاقتراح المعطى من قبل عوده بك لحل هذه القضية ؟ نعم انما نفضل به عوده بك هو عين الحقيقة ، ولكن نطلب الاسراع به فنحن نحيل هذا الاقتراح مع اقتراح عوده بك على الحكومة لتعمل ما يجب ان يعمل في حل قضية العدوان .

« قرر المجلس حواله الاقتراحين على الحكومة لتتخذ الوسائل الممكنة لحل هذه القضية وامثالها حلاً موافقاً » .

(قرىء الاقتراح المتعلق بتحرير نفوس بلاد الامارة) كما هو منشور في محضر الجلسة السادسة والعشرون . - مري باشا - لم نخلص من السنة الاهالي من جراء تصديقنا قانون ضريبة الاراضي ، الا بعد ان عددنا لهم مناقه العامة والذي (زاد في الطين بله) هو تقديم هذا الاقتراح الذي هيح الرأي العام في البلاد لانه يفهم ان تحرير النفوس هو بقصد سحب العسكر ، فهذا يشغل الرأي العام ويشغل الحكومة . ويستوجب تعيين مأمورين وصرف مصاريف باهظة لذلك اقترح رده .

عادل بك - نحن ندعي باننا نشكل حكومة مستقلة متمتدة ، نضع من حين الى آخر قوانين مدنية لهذه البلاد بقصد التشفي على اساس القوانين الحديثة النبعة ، ولا اعرف مملكة واحدة في انحاء العالم تحرر نفوسها ولم تعرف عدد نفوس رعاياها ، الا هذه البلاد التي تأخرت جداً عن كافة البلاد الاخرى وماجاورها من البلاد العربية .

تحرير النفوس له اهمية عظيمة بالنسبة لامور كثيرة ، سياسية اقتصادية اجتماعية ومالية ، واضرب على

ذلك مثلاً عندما يعرف مقدار النفوس في البلاد بالطبع سيكون هنالك دائرة تخصي عدد التوليدات والزفيات ومقدار التفاوت بينهما .

فاذا كان هنالك نقص في النفوس فتسعى الحكومة لسن قوانين من شأنها تزييد النفوس والحيولة دون نفسي الامراض . وان حكومات لبنان وفلسطين وسوريا صرفت مبالغ باهظة لتأمين هذه الغاية مرات عديدة وليس هنالك قضية تجنيد كما نوح مري باشا . لان امر التجنيد قد ثبت فيه وذكر في المعاهدة وكذلك في كتاب المعتد البريطاني الموجه لرئاسة الحكومة والذي تلي في المجلس النشري السابق عند اجراء المذاكرة بامر المعاهدة ، فقد صرح بانه لا تجنيد في البلاد . واعتقد انه من المستغاة ان نعلن ان تحرير النفوس بقصد منه التجنيد ، فالتجنيد يمكن ان يجري دون تحرير النفوس ، وليست البلاد بحاجة الى التجنيد .

ولما كان تحرير النفوس له فوائد عظيمة ولا يكلف الخزينة مبالغ باهظة كما يظن ، بل ان الزوائد التي تجبي من اثمان التذاكر تسد ما سيصرف على ذلك ، فارجو ان نضع هذا الاقتراح على اراضي وان تسرع الحكومة في سن قانون لتأمين هذه الغاية .

توفيق بك - لو انتبه حضرة الاستاذ عادل بك الى انه بتاريخ ١١ شباط سنة ١٩٢٥ صدر قانون في شرق الاردن يسمى قانون تسجيل النفوس ونشر في العدد ١٩٦ من الجريدة الرسمية ، لما رأى حاجة لتقديم هذا الاقتراح مع زملائه المحترمين ، لانه كما ذكرت يوجد قانون معمول به في هذا الشأن ، ولكن المجلس التنفيذي كلف ارتأى بموجب قرار مؤرخ في ٦ تموز سنة ١٩٢٦ منشور ايضاً في العدد « ١٣٦ » من الجريدة الرسمية ان يؤجل المعاملات الى الفرص المناسبة . واذن فان القضية قضية ادارية ولا محل للنشر به ولا لزوم للبحث في هذا الامر . عادل بك - يظهر ان السكرتير العام لم ينتبه الى ان هذا الاقتراح بقصد منه تحرير النفوس ولاجل ان يكون معلوم لدى الحكومة ان التحرير ملائم لمصلحة البلاد . اني نظرت الى القوانين التي ذكرها مع اخواني اعضاء المجلس الكرام ، ولكنني اردت من هذا الاقتراح ، ان نجعل الحكومة مقيدة باجراء التحرير بسرعة ، وباقرب وقت كما جاء في مفاد الاقتراح .

سعيد بك المفتي - اني لست من رأي مري باشا من حيث تفسير الاقتراح بمعنى التجنيد ولان الامة التي لتترب من التجنيد لا تستحق الحياة ، كما انني لا اقر بعض ما جاء في عبارات هذا الاقتراح من ان البلاد المشددة قد اهتمت بتحرير النفوس . واننا نضع انفسنا في مصاف تلك الدولة المشددة ، في حين اننا نترب من الجندية . امر لا يتفق مع الفكرة التي ننشدها وهي فكرة الاستقلال ، واجهاد طريقة نوام لنا حياة مستقلة باهرة .

اديب بك الكايد - بفضل عادل بك وقال ان التحرير قد يفيد البلاد من الوجهة الاقتصادية ، والمدنية وغير ذلك ، وانه لم يقصد منه اية فكرة توصل الى التجنيد . فاقول ان عهدنا في امر المعاهدة ليس بعيد والذي حمل الناس على التخوف منها وسبب اشتداد المعارضة . لانه قيل ان المقصد من التسجيل هو لاجل اخذ العسكر . وازيد عادل بك علماً انه عندما كان قضاء السلط تابعاً للواء نابلس ، وعززت الحكومة على اعطاء اسناد طاهي للاهلين ظهر رجل اسمه (ابراهيم المشر) وقال : ما وراء الطاب الا الجراب) الامر الذي سبب الاضطراب

هكذا جنة العدل

وامتناع الاهلين عن تطويب اراضيهم . وان حادثة الكرك ماثلة للعيان ايضاً .

قاسم بك - اننا لا قصد ازالة البحث ولكنني ردك على ادب بك اقول من انه يريد بنا الرجوع لزمان كانت هذه البلاد ملحقة بلواء نابلس ، مع ان زماننا غير ذلك الزمن الذي اشار اليه ، وان البلاد تندرج الى الحالة التي تتطلبها الاهلي الاستقلال ، ومن دعائهم الاستقلال هو تحرير النفوس .

عادل بك - انا لا سأل جداً ان يعتقد ادب بك بان البلاد لم تقدم خطوة واحدة ، كما والي آسف ايضاً ان يقوم احد اعضاء هذا المجلس وهو مترى باشا ويقول ان نفوس هذه البلاد قد لا تتجاوز (١٥٠) الفاً ، مع اننا ندعي انها (٣٠٠) الف فأكثر . ليس ذلك من الغرابة ان لا يفهم مقدار نفوس البلاد عندما تسأل عنه . اقول لهم اننا مستقلون ولكن لا نعرف عدد السكان ؟ ان هذا من الغرابة ، بل من السخافة يمكن .

ان امر تحرير النفوس امر مهم واستغرب مهاجمة مترى باشا لهذا المشروع . فاذا كان يرى في هذا المشروع امراً آخر غير الذي ذكر فليذكره لنا لنناقشه فيه .

عوده بك - انا اعتقد ان الأولى بنا ان نعمل بما قال عطوفة السكرتير العام ، طالما امامنا قانون مصدق ولم يبق امامنا الا ما ترتأيه الحكومة من حيث النفقات والادارة . وعندما ترى ان الفرص مناسبة تأخذ القضية على مسؤوليتها وتطبقه . فأرى من الاوفق ان نعتبر هذا الاقتراح من قبيل تذكر الحكومة بذلك القانون الموجود ويحال اليها لاجل التذكير فقط ، مع العلم اننا نتدخل في امر ادارة الحكومة وهي التي تلم الوقت المناسب لتطبيقه . عادل بك - لو كانت الحكومة عالمة بمعرفة الاوقات المناسبة لحررت النفوس ولما تركت الحالة مشوشة ، فنحن نطلب الاسراع بهذا الامر المهم ، وان توضع المخصصات اللازمة بالميزانية ، لان هذه المخصصات مستجيبة من اثمان تذكار النفوس ولأنه في كافة بلاد العالم يؤخذ عن كل تذكرة ثمن معين لا يتجاوز مائة قرش الواحد .

عوده بك - ضرائب جديدة ؟

عادل بك - وليس في اخذ هذا القرش من ضرر على المكلف كما يدعي عوده بك .

شكري بك - لقد كان البحث دائراً في الاقتراح المقدم على طلب من الحكومة ان تضع تشريعاً لتحرير النفوس . لقد ذكر توفيق بك ان هنالك قانوناً سنته الحكومة . فاذا ما أريد من المشروع بمحقق بذاته . ولم يبق امامنا الا فرصة البدء في تحرير النفوس .

ان القيام بهذا المشروع يتطلب نفقات ، ثم يتطلب ان نلاحظ اذا كانت الازدهار مستعدة لقبول هذه الفكرة اي فكرة تحرير النفوس . انني لا ارجح انه قد آن الاوان لتحرير النفوس في كل عشيرة وفي كل محل . واصرح ان موقفنا المالي لا يساعدنا في هذه السنة ان نضع مخصصات في الميزانية لتحرير النفوس .

ان تحرير النفوس امر مرغوب فيه ، ولا اعتقد ان احداً يعارض فيه عندما تسنح الفرص . تعلمون ان الحكومة لم تستطع ان تحرر النفوس ، وان حوادث الكرك كانت من جملة اسباب تحرير النفوس . اعتقد اننا اذا بدأنا به من الآن سنواجه مشاكل كثيرة نحن نفق عنها ، وأرجو ان يكتفى بحالة هذا المشروع على الحكومة للنظر بأمر تطبيق القانون عندما ترى الوقت مناسب .

عوده بك - ان الحكومة تمشي على طريقة تحرير النفوس بدون ان يشعر بها احد ، وهذه الطريقة هي الطريقة المثبتة في دوائر الصحة .

عادل بك - من الغريب ان يظن ان هنالك ممانعة في تحرير النفوس في البلاد . ان هذا المشروع قد تقدم به اعضاء المجلس الذي يمثلون البلاد والذين يقدرون ما لهذا المشروع من اهمية وان البلاد قد وصلت الى درجة اصبح معها من الممكن جداً تحرير نفوسها . بل ان اهالي البلاد الذي ذكر عنهم ادب بك الشكاياتهم كانوا لا يرضون بتطويب اراضيهم قد طلبوا من الحكومة بالحاح تحرير اراضيهم ، وهامهم بتقدمهون لتحرير نفوسهم . ثم انني لا ارى معنى لهذه المعارضة من قبل الحكومة . انها لتقدم اليها بمشاريع عديدة لا فائدة من ورائها وعندما تقدم باقتراح او بمشروع تعارض بقولها ، بحجة ان الحالة والميزانية لا يساعدان على ذلك .

ولا افهم كيف يجردون المصاريف الماثلة في الميزانية لاجل لا فائدة للبلاد منها .

توفيق بك - اني اعتقد ان الاخوان توسعوا في الامر بدون لزوم . ونحن اذا رجعنا الى الاقتراح نجد انها قال الاستاذ عادل بك او حاول التأويل انه يطلب فيه وضع قانون ، اذ قيل في الفترة الاولى منه (وضع قانون لتحرير النفوس) وفي الفقرة الاخيرة منه (من تشريع) .

وبما ان النظام الداخلي ينص على انه (اذا قدم عضو او اكثر خلال اجتماع المجلس تقريراً يقترح به وضع قانون جديد او تعديل احد القوانين المعمول بها او الفائه وجب عليه ان يوضح في ذلك التقرير غرضه من الاقتراح بصورة وافية) .

ارجو من حضرة الاستاذ ان يوضح لنا بصورة وافية ما اذا كان يقصد كاقبل في الاقتراح وضع قانون جديد لتحرير النفوس ، ام انه يريد ان اعلته بوجود مثل هذا القانون يطلب تعديله واذا كان قصده كذلك فما هي المواد التي يريد تعديلها منه .

عادل بك - انا اعتقد ان جواب حضرة السكرتير العام يري الى توفيق هذا الاقتراح ، وكأن الحكومة اتفقت على معارضته .

انا قلت انه يوجد قانون ولكن خشيت الحكومة من تطبيقه ، ولم بما احتوى على مواد لا تتلائم مع الحالة الحاضرة ولا على الظروف الاقتصادية . وان طلبنا يقصد منه من حيث الغاية الاساسية ، اجراء التحرير . ونطلب الآن ان يحال هذا الاقتراح على الحكومة للنظر في القانون الموجود واجراء التعديلات اللازمة فيه والسي لتحرير النفوس باقرب وقت مستطاع ، طالما بينت الحكومة ان التحرير مفيد ولكن الاحوال غير ملائمة . اذ يمكن ان تحدث معارضة باجراء التحرير . ولما نحن قد بينا اننا مستعدون لقبول التحرير ، ولما امر المخصصات قد بينت ملاحظاتي في صدها ولذلك نلج على تكليف الحكومة لاجراء التحرير ، سواء اكان بالنسبة الى القانون فالوجود ام بعد اجراء التعديل فيه .

توفيق بك - اذن يفهم من التصحيح الذي جرى الآن ان القصد من الاقتراح هو الطلب من الحكومة ان تنظر في اجراء تحرير النفوس بموجب القانون الحاضر ، وبعد اجراء التعديلات التي ترى هي لازماً لاجرائها .

لقد كانت
صحة القول

فيه ، اذا رغبت في ذلك . فارجو ان يفضل فخامة الرئيس بوضع الاقتراح مصححاً على هذا الوجه في الراي .
الرئيس - اضع الاقتراح على هذا الشكل في الراي .
« رفض »

« قريء الاقتراح المتعلق بتعديل بعض الاساسات في قانون الانتخاب للمجلس التشريعي كما هو منشور في محضر الجلسة السادسة والعشرون . »

توفيق بك - لدينا الآن ثلاثة اقتراحات في موضوع الانتخاب .

الاقتراح الاول ، هو الذي قدم بتاريخ ١٩ كانون الاول لماضي بشأن تخصيص نائب لمقاطعة معان وهذا الاقتراح موقع عليه اكثر الاعضاء المحترمين ، الذين قدموا الاقتراح الاخير .

والاقتراح الثاني ، هو الذي قدم في ٢٦ كانون الاول الماضي من قبل حضرة العضو المحترم رفيق باشا ، وهو لا يخرج في معناه عن الاقتراح الاخير .

والاقتراح الثالث ، هو الاقتراح الاخير .

ولما كان الاقتراحان الثاني والثالث يمكن توحيدهما واعتبارهما اقتراحاً واحداً ، يجب علينا قبل كل شيء ان نبحث في الاقتراح الاول ، ونعلم ما اذا كان أعضاء المجلس المالي صرفوا النظر عنه ، ام هم ثابتون على ما كانوا طلبوه فيه .

عادل بك - اني احمد الله ، على انه خطر على بال الحكومة ان تبحث في الاقتراحات السابقة . اني اذكر بأن الحكومة كانت وعدت انها ستعطي في امر الاقتراحين في اول جلسة تعقد بعد العيد ، ولم تنفذ وعدها . والآن استغرب انها تتقدم على نسان حضرة سكرتيرها العام ، بالبحث في امر الاقتراحين المذكورين ، الامر الذي يعني ان استئتم منها تود من وضعها هذين الاقتراحين على بساط البحث ، ان تشوش على الاعضاء ، وان تجعلهم ان لا يقدموا على قبول هذا الاقتراح الذي نحن بصددده .

لذلك ودفعاً لكل تشويش قد يحدث من وزراء هذه الملاحظات ، اقول ان الاقتراح الاول بشأن مقاطعة معان ليس له اية علاقة في الموضوع ، لانه موضوع آخر قد نبحث فيه .

اما هذا الموضوع الذي نحن بصددده يعتبر بلاد الامارة دائرة انتخابية واحدة ويبحث عن تأليف هيئة تفتيشية ويعطى الحق للمجلس التشريعي بتدقيق الطعون .

ان اقتراح رفيق باشا يتعلق في البند الثاني من هذا الاقتراح ، واما الاقتراح الاول فيمكن ان يترك الى فرصة اخرى للبحث فيه .

ان البند الاول من هذا المشروع ، ينص على « ان تعتبر بلاد الامارة دائرة انتخابية واحدة » .

تطمعون ان التمثيل الصحيح ، انما هو التمثيل الذي يجري دفعة واحدة في كل البلاد ، وباشراك كافة المنتخبين ، ولكن وسعة الممالك قد جعلت واضعي القوانين في البلاد المتعددة ان يقسموا البلاد الى مناطق لان الناخبين لا يتيسر لهم الاجتماع في صعيد واحد ، ليجري الانتخاب في يوم واحد . ولكن بلادنا ليست من البلاد

الواسعة التي لا يمكن اجراء الانتخاب العام فيها ، لانها عبارة عن متصرفية وقائم مقامية في زمن الحكومة العثمانية ، وكانت دائرة انتخابية واحدة ايضاً . فالتمثيل الصحيح الذي قبله كافة علماء الحقوق ، وجعلها دائرة انتخابية واحدة ، وليس في ذلك اية صعوبة او ضرر .

اما البند الثاني : هو « ان يكون الانتخاب على اساس نسبة عدد النفوس في كل مقاطعة من المقاطعات على ان يكون لكل خمسة آلاف من الذكور نائباً واحداً واذا زاد عدد الذكور عن الخمسة آلاف فاز يادة التي لا تبلغ « ٢٥٠٠ » لا تعتبر ، واذا بلغت الالفين وخمسمائة او زادت عن ذلك حتى الخمسة آلاف يكون لما حق ان ينتخب نائب آخر . »

قد سمعت في خارج هذا المجلس ان بعض الاخوان اعتقدوا ان القصد من وراء هذا البند هو تقليل عدد اعضاء الاقليات ، واني اذكر لمجلسكم الموقر بان هذا الراي كان خطراً على بالي عندما كنا نفكر في وضع هذا المشروع ، وقلت انه من الممكن ان يظن بعض الاعضاء هذا الظن ، لذلك ودفعاً لهذا وضعت النسبة على اساس ان يكون لكل خمسة آلاف نائب واحد ، واعتقد اننا اذا راعينا هذه النسبة يكون عدد اعضاء اخواننا المسلمين ثلاثة نواب فاكثروا ، وكذلك اخواننا الجراكسة يكون لهم كما هو الآن . ولكن تحصل الزيادة في عدد اعضاء العرب المسلمين . ولم اجد في قانون من قوانين العالم التي تنمى على الاصول الدستورية ان يكون عدد اعضاء للجاناس النيابية بصورة مقطوعة ، كما اني لا اعتقد ان الاصول الحاضر يتفق مع احكام القانون الاساسي ، لانه بحث عن التمثيل العادل وهذا لا يحصل الا عن طريق اجراء الانتخاب على الطرز الذي اقترعناه .

اما البند الثالث : هو « ان تؤلف هيئة تفتيشية لتدقيق دفاتر الانتخاب والاشراف على عملية الانتخابات من اعضاء الجمعية البلدية في كل مقاطعة . »

تجدون ان هذه الهيئة مؤلفة من الاعضاء المنتخبين في المجلس الاداري والبلدي ، وهي اذن مؤلفة من الاهاليين ، والقصد من ذلك ان لا يكون للحكومة ، ولا لموظفيها سيطرة على عمالية الانتخاب .

اما البند الرابع : هو « ان يكون للمجلس التشريعي حق تدقيق الاعتراضات الواردة على الانتخاب وتصديقها . »

وهذا الامر قد نص عليه في كافة قوانين العالم الاساسية ، لانه قد تفرس سوء استعمال في الانتخابات ، سواء من قبل الحكومة ، او من المرشحين . فلا يوجد في بلادنا هيئة من صلاحيتها ان تدقق في الاعتراضات التي ترد على صحة الانتخابات ولذلك كان من الضروري ان نضع نصاً صريحاً في هذا الشأن .

وعليه ارجو ان يقبل هذا الاقتراح .

توفيق بك - استغرب كل الاستغراب ، ان يلوم حضرة الاستاذ الحكومة على عدم بحثها في الاقتراحين الذين قدما خلال شهر كانون الاول الماضي اثناء المذاكرات التي جرت في الجلسات المنعقدة منذ ذلك الحين حتى اليوم ، كانه لا يعلم ان تعيين المواضيع التي توضع على بساط البحث في هذا المجلس من صلاحية اعضائه

هكذا في صيغة الجمل

المحترمين وفي عدادهم حضرته ، كما نصت المادة الرابعة والاربعون من النظام الداخلي .

فاذا كان هنالك لوم ، يجب ان يصيبه حصص كبيرة منه ، وهو الوصي على حقوق الامة اكثر من غيره . وكذلك استغرب ان ينسب بحقي عن الاقتراح السابق الى حب التشويش . مع انكم جميعكم كما اعتقد تعلمون انني اهد الناس عن الميل الى التشويشات ، وانا لم اتصد من بحقي هذا الامراة النظام لا التشويش . فطالما يوجد اقتراح قديم ينافي كل المناقاة للبند الاول من هذا الاقتراح الاخير ، لا يسعنا ان نرجسه بعد ان نكون قد بينا في الامر الذي يؤثر عليه .

فانكم تعلمون ان قانون الانتخاب جعل دوائر الانتخاب ثلاث دوائر ، وطلب في الاقتراح القديم ابلاغها الى اربع دوائر ، واعتبار مقاطعة معان دائرة على حدة .

فكيف يمكننا ان ننظر في المستقبل في امر هذا الاقتراح بعد ان نكون قد قبلنا البند الاول من الاقتراح الاخير ، الذي يطلب فيه ان تكون بلاد الامارة دائرة واحدة .

لذلك اعتقد انه لا بد من البحث في الاقتراح الاول ، قبل اقرار شيء فيما يتعلق بالاقتراح المقدم اخيراً او ان يصرح حضرات الاعضاء الذين كانوا وقوعه ، انهم صرفوا النظر عنه .

عادل بك -- ان القصد من اعتبار بلاد الامارة دائرة انتخابية واحدة ، هو ان تجري الانتخابات في المقاطعات الموجودة على اساس ان ينتخب كل منتخب ثانوي كافة الاعضاء المائدين لكافة المقاطعات ، يعني اذا كان عدد اعضاء المجلس (١٦) ويخص كل مقاطعة اربعة نواب ، فينتخب كل منتخب ثانوي ستة عشر عضواً وعن كل مقاطعة اربعة اعضاء .

اساساً انا ما اردت البحث في الاقتراح المتعلق بمعان ، و اردت ان بوخر الى وقت آخر لعدم التشويش . توفيق بك -- ضموها يا فخامة الرئيس ما اذا كان المجلس يوافق على البحث في الاقتراح بدور البحث في الاقتراح الاول .

عادل بك -- تفضل حضرة السكرتير العام ، بان تعيين المواضيع التي يبحث فيها المجلس ، حق من حقوق اعضاء المجلس ، فمن الآن لدينا مواضيع الاقتراحات التي تقدمت في الجلسة السابقة ، وليس لدينا اي برنامج يوجب النظر في الاقتراح المقدم قبل بضعة اشهر ، ولا اعتقد انه يوجد اي سبب يحول الحكومة ان تقوم الاعضاء عن ان البحث في تلك الاقتراحات ، لانه لم يكن داخل في مواضيع الجلسة .

عوده بك -- اذا كان الاقتراح مقدم وتاريخه قبل بقية الاقتراحات ، فلماذا لم يطرح على الرأي ؟

الرئيس -- اضع الاقتراح الاول المتعلق بمعان على الرأي .

« رفض »

« وبالنظر لعدم قناعة بعض الاعضاء بمصطلح الاكثرية » .

الرئيس -- اضع الاقتراح الاول المتعلق بفصل معان او حدته .

عادل بك -- انا لم ادرس الموضوع .

الرئيس -- اضع الاقتراح المذكور على الرأي .

« رفض »

توفيق بك -- اذن نرجع الى الاقتراح الاخير .

اعتقد ان قبول البند الاول من هذا الاقتراح يخالف مضمون القانون الاساسي الذي نص على ان قانون الانتخاب ينبغي ان يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات . ولما كان قبول ذلك البند واعتبار بلاد الامارة دائرة انتخابية واحدة ، ثم قبول البند الثاني فيما يتعلق بعدد النفوس ، لا يؤمن هذه الغاية ، بدون النص عليها بصراحة في الاقتراح ، لا ارى من الموافق قبوله بهذا الشكل .

مصري باشا -- ردأ على اقتراح حضرة الزميل عادل بك اقول :

ان المبدأ القائل بان السيادة القومية لا تتجزأ بين افراد الامة بل تبقى صفة جوهرية ملازمة لها على الدوام يقضي بان يكون نصيب اكثرية حق التصويت في الامة هو المبرر عن ارادتها وتبلي نتيجة هذه المبادئ الطبيعية بكل وضوح عندما يكون التصويت واحداً باجتماع للتصويت واقرارهم بالاشترك اسراً واحداً .

وعلى ذلك يجب اعتبار الامة كلها دائرة انتخاب واحدة بكون جميع اصحاب حق التصويت فيها بالاقتراح لجميع النواب المطلوب انتخابهم للمجلس كما اذا كان عدد النواب عشرين فان كل منتخب يتفرع الثلاثين اسم في ورقة انتخاب واحدة .

ولكن لما كانت تترض ذلك صعوبات لا يمكن اقتحامها كمشكلة احصاء الاصوات وعدم دقة ابناء البلاد بالمزايا التي يحل بها العدد الكافي من المرشحين ليشكلوا من انتخابهم عن خبرة ومعرفة قد رأى رجال التشريع في جميع العالم وهو رأي سديد ان تقسم الهيئة الانتخابية الى دوائر متعددة تنتخب كل دائرة منها نائباً او اكثر باغلبية الاصوات .

على انه لا يستفاد من افراد كل دائرة بانتخاب مستقل عن انتخابات الدوائر الاخرى انها قامت بعمل خاص من اعمال السيادة القومية وان لها الحق باعطاء نوابها سلطتهم النيابية كما ان ذلك لا يجعل كل نائب يستمد السلطة من الدائرة التي انتخبته ، بل يجعل جميع النواب يتولون سلطتهم من الامة كلها . وان من كلي هذه الفصل الخطاب الذي يقطع قول كل خطيب ولكن من قبيل ابقاء البحث حقه فانه يلوح لي من اقتراح الزميل عادل بك ان هنالك ما يدعو الى سلب الاقلية حقها في التمثيل حيث ان قانوننا الاساسي مادته الخامسة والعشرين يحافظ حق الاقلية المستند على المعاهدة ، لهذا ولما كان هذا الاقتراح يتعارض واحكام الدستور والقواعد الدستورية في جميع العالم اطلب رده وعدم احالته الى اللجنة القانونية .

عادل بك -- يظهر ان مصري باشا لم يستمع الى المحفوظات التي بينتها عندما قلت انه لو كان بالامكان في جميع بلاد العالم ان تجري الانتخابات في دوائر انتخابية واحدة لكانت جميع الامم سارت على هذا الاصول ولكن وسعة البلاد في الامم الاخرى قد اضطرت تلك الامم الى تقسيم البلاد الى دوائر انتخابية متعددة ، لانه لا يمكن ان يجتمعوا في محل واحد ويصوتوا لقائمة واحدة . قد يبلغ عدد مرشحينها الى (٦٠٠) شخص .

تمت في صبيحة ١٠/١٠/١٣٣٤

ولكن في مثل بلادنا التي هي عبارة عن متصرفية وقائمقامية من البلاد التي كانت تابعة للدولة العثمانية والتي كانت دائرة انتخابية واحدة . يمكننا تحقيق المثل الاصل باجراء الانتخاب دفعة واحدة لجميع البلاد .

اما قول حضرة متري باشا بان هذا الاقتراح من شأنه ان يخل بحقوق الاقليات فالي بارغم عن وجود هذا التعبير في القانون الاساسي ، انا لا اعترف بأقلية ، لان جميع من في البلاد فهو معدود من اهل البلاد سواء كان عربياً او مسيحياً او جر كسياً ، وان اهل البلاد كلهم متساوون في الحقوق والواجبات ، ولا يفرق بينهم دين ولا عنصر . ولم يقصد واضع هذا المشروع ان يخل بحقوق الاقليات . بل رعى الى التمثيل الصحيح . قد ذكر لنا حضرة السكرتير العام ومتري باشا ان القانون الاساسي يبحث عن التمثيل العادل . وهذا لا يصبر الا بتحرير النفوس ، ولربما يكون عدد الاعضاء غير المسلمين اكثر مما هو الآن . وان الوضع الحاضر لا يتفق مع التمثيل العادل الذي نص عليه القانون الاساسي .

قد يشاغبون بعض السياسيين على هذا المشروع ، ويقولون بان القصد من وضع هذا النص في المشروع هو لتقليل عدد اعضاء الاقليات .

قلت ان النسبة التي وضعناها في المادة الثانية قد حددت باصغر عدد ممكن ، ولو رأيت قوانين البلاد المجاورة لشاهدتم ان القانون يحدد لكل عشرة آلاف نسمة نائباً واحداً ، ونحن وضعنا لكل خمسة آلاف من الذكور نائباً واحداً ، واذا زاد عدد الذكور عن الخمسة آلاف فالزيادة التي لا تبلغ (٢٥٠٠) لا تعتبر واذا بلغت (٢٥٠٠) او زادت عن ذلك حتى الخمسة آلاف يكون لما حق انتخاب نائب آخر ، وذلك حتى لا يخل في الوضع الحاضر . ومن هنا يفهم ان واضعي هذا الاقتراح ما كانوا يفكرون في مس حقوق الاقليات ، بل مراعاة التمثيل العادل ، التمثيل الذي يحصل بنسبة عدد النفوس ، وبعد هذا لا اظن انه يبقى مجال للشك عند متري باشا من حسن نية ما قصد في هذا الاقتراح .

توفيق بك - بينما كان الامتداد عادل بك يدلي بايضاحاته التي يفهم منها ان المقترحين لا يقصدون الخروج على احكام القانون الاساسي ، الذي نص بوجوب التمثيل العادل للاقليات ، كنت اعيد قراءة المادة الثانية من اقتراحه ، فلم اجد فيها اي شيء يشير الى صيانة هذه الحقوق ، لانها تنص على ان يكون الانتخاب على اساس نسبة النفوس في كل مقاطعة من المقاطعات ، وان يكون لكل خمسة آلاف نفس من الذكور نائب واحد ومعني هذا ان كل خمسة آلاف من الذكور يخصص لهم نائب واحد مهما كان دينه ومهما كانت قوميته .

فكيف ادلى الامتداد بآرائه والى اي شيء استند فيها طالما الاقتراح غير واضح ، ولذلك اكرر ما قلته قبلاً من انه ليس بالاستطاعة اعتبار هذا الاقتراح غير مخالف لنص القانون الاساسي بما يتعلق بحقوق الاقليات ، الا اذا وضع فيه عما يضمنها بصراحة .

هذا ما لقله بصدد المسألة الثانية فبعد ان تبطل واضحة ثم ينتقل الى المواد الاخرى التي لي ايضاً ملحوظات بشأنها .

عادل بك - لم يقصد من اقتراحنا قلب قانون الانتخاب ظهر على عتب ، فبالطبع عندما تظهر نتيجة

عدد النفوس في كل مقاطعة ينظر فيما يصيب لكل من الاقليات ، واذا كان من الجائز ان يفهم من البند الثاني انه يسلب حقوق الاقليات فلا ارى من بأس وضع تعديل على ان تراعى فيه حقوق الاقليات .

توفيق بك - « خطاباً الى عادل بك » هل توافق على ان يكون لكل خمسة آلاف مسيحي نائب ؟ عادل بك - نعم ! ليس من المقصود في الاقتراح ان يس حقوق الاقليات ، بل ان يكون الانتخاب عادلاً ، وعلى ان يكون للاقليات العدد المتناسب مع نفوسهم .

قاسم بك الهنداوي - من المحزن ان يتسرب لاذهان البعض من ان هذا الاقتراح لم يوضع الا لتمدي على حقوق الاقلية . وطالما هذه الفكرة توجد في ادمغة فقصدنا صعب وصعب جداً ، وبظاهر ان متري باشا لم يعترض على مشروع تحرير النفوس كما بين حضرته على ذلك المشروع ، الا لان هذه الفكرة المتخضة في رأسه حدث به الى ان يعترض على هذا المشروع اي على تعديل قانون الانتخابات .

عندما نذكرنا في تعديل هذا القانون لم نكن نفكر بالتعدي على حقوق الاقلية ولم نتطرق ايضاً اذا اعمل التوضيح في هذا الاقتراح ، ان يفهم منه اننا نقصد التعدي على حقوق الاقلية ، بل كان يجب على عطفة السكرتير العام ان يستل من المقترحين عما يقصدونه من هذا الاقتراح .

رفيقان باشا - يجب وضع هذا المشروع على الرأي فاما قبوله ولما رفضه . ماذا ينفع كل هذا الكلام .

قاسم بك - ارجو ان لا تبقى في مخيلة الاخوان اننا عندنا اقل نية سيئة تجاه الاقليات .

عوده بك - دعنا نصرف النظر عن البحث عن الاقليات ولنبحث بنافع هذا الاقتراح ومضره من حيث الوجهة القانونية والعملية .

عندما تسائل ما هو معنى الانتخاب تقول هو اختيار كل شخص من يوجب عنه ، يستمد عليه وكيف يتسنى لاي شخص كان ان يختار من يعتمد عليه قبل ان يختاره .

هل من الممكن ان يوافق اي شخص من لواء الكرك على ان ينتخب ممثلاً عنه في المجلس التشريعي من اهالي اربد او من قضاء عجلون ؟ قطعياً غير ممكن . واضرب المثل على نفسي ، لبعد سنة من اجتماع هذا المجلس وانا لا اعرف حضرات الزملاء ومن جعلتهم قاسم بك ، الا معرفة سطحية ، فلو قدر الامر وعرض على الانتخاب من يمثلني في هذا المجلس من اهالي لواء عجلون ، لفضلت على قاسم بك آخر من الناس ، لعدم خبرتي به . واما الآن فبالعكس بعد اختياري له يمكنني ان اعتمد عليه . لذلك ان الحقيقة التي تتناسب مع المصلحة العامة ليس تضييق الدائرة الانتخابية وجعلها دائرة واحدة . حيث من يكمل لنا ان الانتخاب سوف لا يكون من قضاء واحد ولواء واحد ، مع ان التمثيل العادل يقضي ان تكون كل البلاد ممثلة في المجلس التشريعي من جهة ، ومن جهة اخرى كيف يمكن ان نعتمد على صحة الانتخاب والحصول على ممثلين اكفاء ، طالما وان اهل البلاد المنتخبين لا يعرفون اكثر الناس ، نظراً لبعد المسافة بينهم .

فاني على اختلاف واسع في هذا الرأي مع واضعي الاقتراح . وان رأيي الشخصي ان يكون الانتخاب على ما هو عليه الآن لانه ضمن المصلحة المنتخب للأسباب التي بينتها . لذلك ان قاعدة الانتخاب على الشكل الذي

توضيح في صيغة الاقتراح

أقترح، يتألف المصلحة العامة والخاصة، ولهذا لا أرى فائدة من قبوله، واعتقد أن البحث استوفى، فأرجو وضعه على الرأي.
عادل بك - يظهر أن عوده بك لم يقرأ الكتاب الذي قرأه متري باشا فأحيله إليه. لأنه يوجد فيه كل
الايضاحات. أن تقسيم البلاد إلى مناطق انتخابية لا يتفق مع صحة التمثيل العادل، فكل البلاد المتمدنة والمجاورة
سارت على أساس توسيع دوائر الانتخاب على قدر الامكان. أما قول عوده بك من أن ابن الكرك لا يعرف
ابن اربد ولا ابن السلط. فالجيبه أن هذه البلاد المستقلة اليوم هي كانت دائرة انتخابية واحدة قبل سبعة
عشرة سنة. فهل كانت تعرف بعضها البعض، والآن بعد أن صار لها مجلس تشريعي وعرفته الناس وعرفت
عوده بك أهالي هذه البلاد. يجوز أن يقال أن سكان البلاد لا تعرف بعضها البعض؟

ثم إن هذا الانتخاب لا يجري على درجة واحدة، بل على درجتين. والتأخرن الثانوي هو الطبقة
الرائية، ويعرفون من هم اللاتيون لمضوية المجلس التشريعي.

فبينما جميع البلاد أصبحت تمشي على القواعد الحديثة الدستورية استغرب من حضرة الزميل عوده بك
وهو الرجل المثقف، أن يحاول إبعادنا عن الطريق السوي، أو يريد أن يرجعنا إلى الوراء بالنسبة للأساسات
الصحيحة الدستورية.

سعيد بك المفتي - إن التمشي على الأساسات الدستورية الصحيحة. هي رغبة كل إنسان. وقد رأينا جميعنا
في أثناء الانتخابات السابقة من أمور لا يجوز ذكرها ولا يجوز حصرها، حتى أصبحنا بحيرة، والآن بما أن
هذه الفكرة، أي فكرة من حقوق الأقليات قد اثرت في نفوس البعض من الناس، فإني أطلب من عادل بك
أن يترك أمر تعديل قانون الانتخاب إلى الحكومة للتبصر في الأمر. وتعمل بموجب الصالح للبلاد.

الرئيس - أضع الاقتراح على الرأي.

حسين باشا الطراونه - إن أعضاء المجلس يعترفون بأن القانون غير صالح، بالنظر لكون أن توزيع أعضاء
المجلس التشريعي جرى بالدورة الاولى، على وجه التخمين، وعلى أساس التسجيل الذي قاطمه القسم الأعظم
من أهالي البلاد، وبالأخص المقاطعات الجنوبية، بقصد عدم تشكيل مجلس تشريعي يصدق على المعاهدة
الأردنية - البرطانية في ذلك الحين.

ولا اظن أنه خاف على أحد الفرق بين التسجيل الأول للدورة الاولى، والتسجيل الثاني للدورة الثانية
والذي لم يزل قسماً من أهالي المقاطعات الجنوبية لم يسجل حتى الآن.

من هنا يتبين بأن توزيع الأعضاء لم يكن على أساس الخبرة بمقدار النفوس، بل على تقدير إداري في
في المقاطعات، وعلى اختلاف العناصر. وهذا الذي يجعلنا أن نقول بأن التمثيل في هذا المجلس لم يجر على قاعدة
التمثيل الصحيح المعمول به في سائر دساتير الأمم.

لذلك أطلب تعديل القانون للبحوث عنه على الأساس التي تضمنها هذا الاقتراح، غير أنني وإن يكن
كنت من الموافقين عليه، أترك قضية تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية، لرأي الحكومة. وإعادة النظر في مقدار
النفوس بصورة إدارية إذا لم يكن يحرم النفوس في الوقت الحاضر.

الرئيس - أضع الاقتراح على الرأي:

حسين باشا - أصرف النظر عن المادة الأولى في اقتراحي.

«صرف النظر عن المادة الأولى من الاقتراح المذكور».

الرئيس - أضع الاقتراح على الصورة الأخيرة. أي بعد أن أصرف النظر عن المادة الأولى.
«رفض»

الرئيس - مواضع الجلسة المقبلة:

ما بقي من الاقتراحات

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمرو زكي

لقد تم تصحيح العمل